



## تأثير هيكل الملكية في جودة الإبلاغ المالي لبعض الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الأستاذ المساعد الدكتور امير صاحب الخفاجي  
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة  
[ameers.naji@uokufa.edu.iq](mailto:ameers.naji@uokufa.edu.iq)

الباحث ميثم طالب عبدزيد  
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة  
[maithamt.almajtoui@student.uokufa.edu.iq](mailto:maithamt.almajtoui@student.uokufa.edu.iq)

### المستخلص:

يهدف البحث الى دراسة التأثير والعلاقة النظرية والعملية بين كل من هيكل الملكية والابلاغ المالي وذلك بالتطبيق في ( 4 ) مصارف من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2013 ولغاية 2017 م .  
وقد تم قياس متغيرات البحث بشكل كمي بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة عيّنة البحث ، إذ تم قياس هيكل الملكية بقسمة عدد الاسهم المملوكة من قبل المساهمين وفق كل نمط من أنماط هيكل الملكية على اجمالي أسهم الشركة ، كما استعان الباحث بقياس جودة الابلاغ المالي بمؤشر(التحفظ المحاسبي ) بالاعتماد على نموذج التواء الارباح , فضلا عن اجراء الاختبارات الإحصائية المعتمدة . ومن بين اهم ما توصل اليه البحث ، ان حوكمة الشركات تعمل على ضبط السلوك الانتهازي للإدارة وحماية المستثمرين والحيلولة دون فشل الشركات وبالنتيجة زيادة قيمتها، ان تقديم الابلاغ المالي بأمانة وكاملة ومحايدة وامكانية الاعتماد عليها من قبل المستثمرين الحاليين والمرقبين والمقرضين تمكنهم من الاختيار الصحيح , امكانية الشركة على تحسن ادارة مواردها ويمكن معرفة ذلك من البيانات المالية للشركة في كل مدة، والوضع المالي المتوقع ان يجذب المستثمرين للشركة ، فزيادة سعر السهم يزيد من قيمة الشركة .

**الكلمات المفتاحية:** هيكل الملكية، الابلاغ المالي، سوق العراق للأوراق المالية



## The effect of ownership structure on the quality of financial reporting of some companies listed on the Iraq Stock Exchange

**Maitham Talib Abd Zaid**

University of kufa, faculty of  
Administration and Economics

[maithamt.almajtoui@student.uokufa.edu.iq](mailto:maithamt.almajtoui@student.uokufa.edu.iq)

**Amir Sahib Al Khafaji**

University of kufa, faculty of  
Administration and Economics

[ameers.naji@uokufa.edu.iq](mailto:ameers.naji@uokufa.edu.iq)

### **Abstract:**

The research aims to study the theoretical and practical impact and relationship between ownership structure and financial reporting by application in (4) Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period from 2013 to 2017 AD.

The research variables were measured quantitatively based on the published financial reports of the private Iraqi banks that were the research sample. The ownership structure was measured by dividing the number of shares owned by shareholders according to each type of ownership structure by the company's total shares. The researcher also used to measure the quality of financial reporting with an indicator. (Accounting conservatism) based on the earnings skewness model, as well as conducting approved statistical tests. Among the most important findings of the research is that corporate governance works to control opportunistic behavior of management, protect investors, prevent companies from failing and, as a result, increase their value. Providing financial reporting honestly, completely and impartially, and the possibility of relying on it by current and prospective investors and lenders, enables them to make the right choice. The company's potential. It improves the management of its resources, and this can be known from the company's financial statements for each period, and the financial situation expected to attract investors to the company. Increasing the share price increases the company's value.

**Keywords:** Ownership structure, financial reporting, Iraq Stock Exchange



## مقدمة

بعد توسع أعمال الشركات وتعدد أنشطتها انفصلت ملكيتها عن إدارتها وهو ما أوجد بدوره ما يعرف بمشاكل الوكالة، يؤدي الفصل بين الملكية والرقابة في الشركات إلى حدوث تعارضات جوهرية بين مالك الشركة ومديريها. وتنشأ هذه التعارضات إذا كان لدى المديرين دوافع لتحويل الثروة لانفسهم على حساب المالك، مع اتخاذ قرارات لا تعظم قيمة الشركة (0) ورغم أن هيكل الملكية يعتبر أحد آليات حل مشاكل الوكالة، فإن اختلاف هذا الهيكل قد يؤثر على مدى اتفاق المصالح بين المالك والمديرين، مما قد يؤدي إلى إتباع إدارة الشركة ممارسات معينة عند إعدادها للإبلاغ المالي، بهدف تحقيق مصالحها الذاتية، أو تحقيق مصالح أصحاب المصلحة بالشركة. وقد يؤثر هذا السلوك على جودة المعلومات المحاسبية التي يحتويها الإبلاغ المالي، خاصة الأرباح المحاسبية. ويعد الإبلاغ المالي المنتج النهائي للنظام المحاسبي بالشركة. ويتمثل الهدف الرئيسي للإبلاغ المالي في توفير معلومات مفيدة تمكن أصحاب المصالح في الشركة من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، بما يؤدي إلى التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية والتي تلعب دورا كبيرا في التقدم الاقتصادي لأي بلد.

كما أدت حدوث الانهيارات المالية لشركات الأعمال خاصة في الدول المتقدمة إلى ضرورة توفير معلومات مستقبلية من أجل مساعدة المستخدمين وخاصة المستثمرين في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة بهم على أساس سليم، حيث برزت الحاجة إلى المعلومات المالية وغير المالية لتساعد الشركات في المنافسة العالمية، بالإضافة أنها تساعد في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالمديرين، وزيادة معرفتهم بعمليات الشركة، وبالتالي تزيد من قدرة المستثمرين على استخدام أساليب التقييم السليم بالشركة وعليه هدف البحث إلى بيان الإطار النظري لكل من هيكل الملكية وجودة الإبلاغ المالي فضلا عن قياسها وبيان العلاقة النظرية والعملية بين كل منهما، وتحديد التأثير بين هذه المتغيرات.

المبحث الأول

## منهجية البحث

## Research Methodolog

## 1-1 مشكلة البحث : Research problem

يعتبر هيكل الملكية أحد آليات حل مشاكل الوكالة، فإن الاختلاف في هذا الهيكل قد يؤثر على مدى اتفاق المصالح بين المالكين والمديرين، مما قد يؤدي إلى إتباع إدارة الشركة لممارسات معينة عند إعدادها للإبلاغ المالي، من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، أو تحقيق مصالح



أصحاب المصلحة في الشركة. وقد اثر هذا السلوك على جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في الابلاغ المالي ، وخاصة الأرباح المحاسبية.

وهذا السبب الذي دعى الى ظهور حوكمة الشركات وكان هيكل الملكية من اهم الحوكمة الداخلية التي تلعب دورا حيويا في تحديد طبيعة العلاقة بين اطراف الوكالة، فضلا عن كونها تعد من أهم العوامل التي تؤثر في أداء الشركات كون قرارات الإدارة العليا تنعكس سلبا أو إيجابا على أدائها، وبالنتيجة يفترض أن ينتج عنها ادارة سليمة للشركة وتعزيز قيمتها وكذلك تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الابلاغ المالي الامر الذي يؤثر بدوره على صحة المعلومات المالية الموجودة في التقارير المحاسبية وملائمتها لاتخاذ القرارات الاستثمارية مما يؤدي الى زيادة ثقة المستخدمين للقوائم المالية واتخاذ قرارات استثمارية سليمة تؤثر ايجابيا على قيمة الشركة والاقتصاد القومي ككل.

يُمكن صياغة مشكلة البحث وكما يأتي:

هل هنالك تأثير لهيكل الملكية في جودة الابلاغ المالي ؟

## 2-1 أهمية البحث Research Importance

تتبع أهمية البحث من أهمية متغيراته والتي تتضمن هيكل الملكية والذي يعد من آليات الحوكمة الداخلية الذي جذب اهتمام العديد من الباحثين لذلك جاء البحث ليكمل ما بدأه الباحثون بتركيزها على الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والمتمثلة في (الملكية المشتتة ، تركيز الملكية ، الملكية الإدارية ، الملكية المؤسساتية، الملكية الحكومية ، الملكية العائلية ، الملكية الأجنبية )، فضلا عن أهمية جودة الابلاغ المالي في مدى تأثيرها بقرارات المستثمرين واصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين ، وبالنتيجة فان البحث الحالي يساعد في معرفة تأثير هيكل الملكية في جودة الابلاغ المالي لكي يعطي صورة واضحة عن سياسات ونشاط الشركة لمستخدمي هذه المعلومات الداخليين والخارجيين لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات صحيحة التي تؤدي الى تعظيم قيمة الشركة.

## 3-1 أهداف البحث : Research Aims

هدف هذا البحث هو اختبار العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الابلاغ المالي. يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى دراسة تأثير هيكل الملكية على جودة الابلاغ المالي ، من خلال تحديد أنسب المفاهيم المستخدمة لكل من هيكل الملكية وجودة الابلاغ المالي ، وكذلك أهم المقاييس المستخدمة في قياس كل منهما. كما يهدف البحث إلى استنباط مجموعة من الفرضيات التي تختبر تأثير هيكل الملكية على جودة الابلاغ المالي ، و يمكن إيضاح الاهداف التي سعى اليها البحث الحالي لتحقيقها على المستويين النظري و التطبيقي من خلال النقاط التالية:



1. التطرق الى الجوانب النظرية لهيكل الملكية وجودة الابلاغ المالي.

2. تحديد العلاقة النظرية والعملية بين هيكل الملكية وجودة الابلاغ المالي.

#### 4-1 فرضيات البحث : Hypotheses

يستند هذا البحث على فرضية رئيسة مفادها " لا يوجد هنالك تأثير ذو دلالة معنوية لهيكل الملكية في جودة الابلاغ المالي.

#### 5-1 مجتمع وعينة البحث: Community and Sample Research

يتكون مجتمع البحث من قطاع المصارف التجارية المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية , اذ تم اختيار (4) مصارف تجارية و لمدة (5) سنوات للفترة من 2013-2017م . ويعود السبب لاختيار هذا القطاع بوصفه من القطاعات المالية، فضلا عن تنوع هيكل الملكية فيه.

#### 6-1 الحدود المكانية والزمانية: Spatial and Temporal Boundaries

1- الحدود المكانية : تتمثل حدود البحث بالمصارف العراقية التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

2- الحدود الزمانية وتتضمن الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2013 ولغاية 2017م

#### 7-1 متغيرات البحث وطرائق قياسها Research variables and measure

##### 1. المتغير المستقل هيكل الملكية ويشتمل على:

- أ. الملكية المشتتة: وتعني وجود اشخاص يمتلكون أقل من (5%) من اجمالي الأسهم وتقاس بقسمة عدد الاسهم المشتتة الى اجمالي عدد أسهم الشركة.
- ب. تركيز الملكية: وتعني وجود اشخاص يمتلكون أكثر من (5%) من اجمالي الأسهم وتقاس بقسمة عدد الاسهم المركزة الى اجمالي عدد أسهم الشركة.
- ج. الملكية الإدارية: وتقاس بقسمة عدد الأسهم المملوكة من المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة الى اجمالي عدد أسهم الشركة.
- د. الملكية الحكومية: وتقاس من خلال قسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل الحكومة الى اجمالي عدد أسهم الشركة.
- هـ. الملكية المؤسساتية: وتقاس بقسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل المؤسسات الأخرى ( مصارف – شركات ) الى اجمالي عدد أسهم الشركة.
- و. الملكية العائلية: وتقاس بقسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل أفراد العائلة الواحدة الى اجمالي عدد أسهم الشركة.
- ز. الملكية الأجنبية: وتقاس من خلال قسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل الأجانب (غير العراقيين) الى اجمالي عدد أسهم الشركة(0



2. المتغير التابع جودة الابلاغ المالي : ويتم قياسها من خلال مؤشر (التحفظ المحاسبي) بالاعتماد على نموذج التواء الارباح.

### 8-1 المخطط الفرضي للبحث: Hypothesis Research

يبين الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث والذي يوضح معالمه الأساسية عن طريق بيان علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات البحث، كما مبين في الشكل الآتي.

الملكية الاجنبية	الملكية العائلية	الملكية الحكومية	الملكية المؤسسية	الملكية الادارية	الملكية المركزة	الملكية المشتتة
هيكل الملكية						



جودة الابلاغ المالي  
الشكل (1) المخطط الفرضي للبحث

المصدر: اعداد الباحث

### المبحث الثاني

#### دراسات سابقة

يتضمن هذا المبحث عرضاً موجزاً لاهم الدراسات المحلية والعربية والأجنبية التي تمكن الباحث من الحصول عليها وهي الدراسات التي تناولت هيكل الملكية وجودة الابلاغ المالي. والتي ساهمت دوراً كبيراً في اغناء الجانب النظري والعملي للبحث.

الدراسات التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الابلاغ المالي لغرض الإفادة لابد من التطرق الى دراسات تناولت العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الابلاغ المالي لغرض الوقوف عليها والاستفادة منها فضلاً عن التعرف على النتائج التي تم التوصل لها، وسيتم تقسيمها الى دراسات محلية وعربية واجنبية وكالاتي:

1- دراسات محلية: يمكن بيان بعض الدراسات المحلية التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية

وجودة الابلاغ المالي في الجدول الاتي:



## جدول (1) دراسة محلية حول العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإبلاغ المالي

البيان	تفاصيل الدراسة
أسم الباحث	(محمد وحسين , 2022)
عنوان الدراسة	دور أنماط هيكل الملكية في دعم الإفصاح الاختياري عبر الإنترنت دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العراقية
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة تكرت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مجلد. ( 18 ) رقم ( 60 ) الجزء (2), 2022
عينة الدراسة	تم التطبيق على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمنشورة تقاريرها على الموقع الإلكتروني لهيأة الأوراق المالية، وللمدة الممتدة من 2010 لغاية 2020 وكان معيار اختيار العينة على أساس انتظام التقارير المالية خلال الفترة المشمولة بالدراسة: إذ أسفر تطبيق المعيار عن قبول (10) شركات
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى معرفة دور أنماط هيكل الملكية المتمثلة بـ ( تركيز الملكية والملكية الادارية والملكية المؤسسية والملكية الاجنبية) بدعم الإفصاح الاختياري عبر الإنترنت
الاساليب والطرق المستخدمة	تم استخدام نماذج الارتباط والانحدار في فحص العلاقة والتأثير بين تلك المتغيرات
اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة	وأظهرت النتائج إلى وجود نسبة تركيز عالية للملكية الادارية في الشركات عينة البحث، ولها نسبة تركيز عالية من كبار المساهمين الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأس مال الشركة، في حين اشارت النتائج انخفاض نسبة الاسهم التي تمتلكها المؤسسات، فضلا عن عدم وجود ملكية اجنبية في خمس من الشركات التجارية عينة البحث، كما أظهرت النتائج ارتباط أنماط هيكل الملكية بأنواعها الاربعة ارتباطاً معنوياً إيجابياً مع إفصاح الاختيار عبر الإنترنت

2- دراسات عربية: يمكن بيان بعض الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإبلاغ المالي في الجدول الآتي:

## جدول (2) دراسة عربية حول العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإبلاغ المالي

البيان	تفاصيل الدراسة
أسم الباحث	( خليل و ابراهيم , 2015 )
عنوان الدراسة	اثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على جودة الإبلاغ المالي عبر الإنترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
نوع الدراسة	بحث منشور في مجلة الفكر المحاسبي , كلية التجارة , جامعة عين الشمس , العدد (1) , مجلد (19) سنة 2015م
عينة الدراسة	تم التطبيق على 27 شركة مساهمة مصرية من 12 قطاع مختلف لسنة 2013 م
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى بيان اثر أنماط هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على جودة الإبلاغ المالي عبر الإنترنت من خلال اختبار العلاقة بين ستة متغيرات مستقلة تمثلت في (الملكية



المؤسسية، الملكية الادارية، ملكية كبار المساهمين، استقلال اعضاء مجلس الادارة، حجم مجلس الادارة، وازدواجية دور المدير التنفيذي) والمتغير التابع جودة الابلاغ المالي	
بأستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي	الاساليب والطرق المستخدمة
توصلت الدراسة الى وجود علاقة موجبة ولكنها غير ذات دلالة احصائية بين مؤشر جودة الابلاغ المالي عبر الانترنت والملكية الادارية والمؤسسية وكذلك وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين مؤشر جودة الابلاغ المالي عبر الانترنت وكل من ملكية كبار المساهمين وحجم مجلس الادارة واستقلال اعضاء مجلس الادارة ايضا وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين مؤشر جودة الابلاغ المالي عبر الانترنت وازدواجية دور المدير التنفيذي	اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة

1- دراسات اجنبية: يمكن بيان بعض الدراسات الاجنبية التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الابلاغ المالي في الجدول الاتي:

### جدول (3) دراسة اجنبية حول العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الابلاغ المالي

البيان	تفاصيل الدراسة
اسم الباحث	( kurawa at. 2021 )
عنوان الدراسة	Ownership structure and quality of financial reporting هيكل الملكية وجودة الابلاغ المالي
نوع الدراسة	بحث منشور في International journal of Accounting and finance review. vol.9 No.1 2021
عينة الدراسة	تتكون العينة من 41 شركة غير مالية مدرجة في البورصة النيجيرية للمدة من 2011-2019
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى تقييم تأثير هيكل الملكية على جودة الابلاغ المالي
الاساليب والطرق المستخدمة	تم اعتماد تقنية ( GMM )
اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة	واظهرت نتائج الدراسة ان الملكية المؤسسية والاجنبية لها علاقة سلبية معنوية مع جودة الابلاغ المالي



### الجانب النظري

## تأثير هيكل الملكية في جودة الإبلاغ المالي

### المبحث الثالث

### هيكل الملكية

### The concept of ownership structure

### 1-3 مفهوم هيكل الملكية

يعد هيكل الملكية أحد المكونات الداخلية لحوكمة الشركة الذي يقوم بعكس طبيعة المالكين وما هو مقدار الحصص التي يمتلكونها في رأس مال الشركة ، وقد تم التأكد عليه من قبل العديد من الدراسات لأهميته في أداء عمل الشركة والتأثير الإيجابي أو السلبي في الشركة ، كما ان الملاك غير متشابهين في متطلباتهم واهدافهم فالمدراء الكبار يكون تأثيرهم مختلف عن الملاك لأجانب او المؤسسات وغيرها .(الساعدي , 2021 : 32 ). كما تعد قيمة الشركة من المواضيع الهامة لما تمتلكه من تأثيرات ترتبط بطبيعة اعمال الجهات المرتبطة بالشركة سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة ومن هذه الجهات هي ادارة الشركة اذ ان تحديد قيمة الشركة له تأثير مهم وبشكل كبير على نوعية وحجم القرارات التي تقوم باتخاذها هذه الادارة سواء في الوقت الحالي او في المستقبل. ( البغدادى والهنداوى, 2022: 589 ) على الرغم من الدراسات العديدة التي تناولت هيكل الملكية بجوانبها المختلفة , الا أن هناك جهات نظر مختلفة تناولتها هذه الدراسات في بيان تعريف هيكل الملكية، وكما موضح بالجدول (4) ادناه:

### جدول (4) تعريف هيكل الملكية

ت	التعريف	المصادر
1	يعرف هيكل الملكية هو نسبة من الأسهم التي تمتلكها أطراف مختلفة في حقوق الملكية (الأسهم العادية) للشركة تُعرف هذه الأطراف باسم أصحاب الشركة ، بدء من المروجين والمستثمرين الأفراد والمؤسسات والشركات الخاصة والعامة والمالكين الأجانب.	et al.2018:212), (Osemene
2	وكذلك عرف هيكل الملكية بأنه المحدد لطبيعة مشكلة الوكالة داخل الشركة اذ ينعكس هذا الهيكل على تكوين مجلس الادارة واللجان المنبثقة منه, ومن ثم تحديد من يكون له الحق في الرقابة وكيفية انتاج المعلومات المالية, وبالتالي الشكل الذي تظهر به الارباح.	(معدل والشمري , 2023 : (25)

من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات ازاء كل منها

### 2-3 أنماط هيكل الملكية Ownership structure patterns

مما لاشك فيه ان هناك اختلاف في هياكل الملكية ليس فقط بين بلدان العالم بل كذلك بين الشركات داخل البلد الواحد, اذ يتم تحديد هيكل الملكية للشركات حسب حصص اسهم الملاك, ويترتب على اختلاف هيكل الملكية في الشركات على اختلاف في القدرة الرقابية للمساهمين على



المدراء والقدرة في الحصول على المعلومات اللازمة لتقييم أداء ادارة الشركة. (السمانديني , 2020: 81)

كما أشار (موسى) في دراسته ان وجود أنواع مختلفة لهيكل الملكية, حيث يتم تحديدها وتمييزها بالاستناد الى وجود عاملين: أولهما, مدى تركيز الملكية, وتعني الأسهم التي يمتلكها كبار المساهمين, حيث يمكن تقسيمها الى ملكية مركزه و ملكية مشتتة, ثانياً حسب طبيعة المستثمر, أي توجد مجموعه معينه او مؤسسات من الملاك وتنقسم الى ملكية إدارية, ومؤسسية, عائلية, حكومية, اجنبية. (موسى, 2023 : 387 )

اولاً: ( ملكية كبار المساهمين)

### 1- الملكية المشتتة: Dispersed ownership

وتعرف الملكية المشتتة بانها نمط من أنماط هيكل الملكية اذ تشكل فئة كبيرة من المساهمين ولكن كل مساهم يمتلك نسبة قليلة من أسهم الشركة. اذ ان كل مساهم لا يتجاوز نسبه من المساهمة 5% من اسهم الشركة 0) وبذلك لا تكون لدى المساهم قوة كافية في التصويت داخل الشركة تمكنه من خلالها التحكم في القرارات الخاصة بالشركة.

ولهذه الملكية مميزات تمتاز بها منها التوسع في قاعدة الملكية من خلال انتشار الملكية بين فئات كبيره من المستثمرين، وتشجيع أصحاب الادخار القليل على استثمار مدخراتهم في أسواق الأوراق المالية. كذلك التنوع في محفظة الأوراق المالية اذ تساعد الملكية المشتتة المستثمرين على التنوع في محفظتهم الاستثمارية من خلال الإبلاغ عن حصة أكبر عدد من أسهم الشركة، وهذا يعزز من تحقيق السيولة المالية في أسواق راس المال. ايضاً سهولة بيع الأسهم في حالة عدم وجود الرضا لدى المساهم من أداء الإدارة، فيستطيع المساهم من بيع أسهمه بسهولة، وهذا الاختيار غير متوفر او متاح في الملكية المركزة. (عوجة, 2021 : 30-31 )

على الرغم من مزايا الملكية المشتتة، الا انها لاتخلو من العيوب وهي في ظل هذه الملكية توجد فئة كبيرة من المساهمين ولكن كل مساهم يمتلك نسبة قليلة من أسهم الشركة. وبذلك لا تكون لدى المساهم قوة كافية في التصويت داخل الشركة تمكنه من خلالها التحكم في القرارات الخاصة بالشركة. كذلك لا يستطيع صغار المساهمين من ممارسة الاشراف والرقابة على أعمال الادارة بشكل جيد لعدم امكانياتهم من تحمل ت كالييف ذلك مقارنة مع المنافع المحدودة الناتجة من صغر حجم ملكياتهم 0) ايضاً حدوث مشكلة الوكالة بسبب تضارب المصالح بين صغار المساهمين وكبار



المساهمين الذين يحاولون تحقيق مصالحهم الخاصة من خلال الشركة وهو ما يزيد من احتمالية تأثر قيمة الشركة في السوق على الامد الطويل (دخان, 2018: 34) .

## 2- الملكية المركزة : Concentrated ownership

يشير هذا النمط إلى ان الملكية تتركز في عدد محدود من المساهمين عادة ،مايمتلكون نسبة كبيرة من الأسهم التي تسمح لهم بالمشاركة في إدارة الشركة وتوجيهها المالي والتشغيلي (2017:612 Alkurdi . et.al) حيث تكون الملكية والسيطرة في يد عدد محدود أو صغير من الملاك ومصدر السيطرة هو إما إمتلاك معظم أسهم الشركة وبالتالي معظم حقوق التصويت أو إمتلاك نوعية خاصة من الاسهم تعطى حقوق تصويتية أكبر مقارنة بغيرها.(مسمح , 2018 : 17 ) تتميز الملكية المركزة بأنها تعمل على تحسين أداء الشركة , تساعد في تحديد السياسات المحاسبية لتقليل السلوكيات الانتهازية للإدارة والاستفادة المثلى من موارد الشركة وزيادة ثقة المستثمرين.

ولكن مايعاب عليها بأنها عندما تتركز الملكية يتحكم المساهمون الذين يمتلكون الجزء الأكبر من أسهم الشركة في امتيازات التصويت ، وبالتالي ، فإن هذا يضعهم في موقع قوي يستمرون في الهيمنة حتى عندما يكون هناك صراع على السيطرة مع الأقلية من المساهمين, واهتمام المساهمين الكبار بمصالحهم الخاصة من خلال التلاعب بمعلومات الأرباح, ويفرض التركيز العالي للملكية تكاليف عالية على صغار المستثمرين الراغبين في ممارسة حقوقهم في التحكم والتدفقات النقدية. (Alkurdi . et.al 2017:613)

ثانيا: الملكية حسب طبيعة المستثمر

## 1- الملكية الادارية: Administrative ownership

يقصد بالملكية الادارية مقدار حصة الادارة في اسهم الشركة, وتقاس من خلال قسمة الاسهم المملوكة للادارة على اجمالي اسهم الشركة.(كاظم , 2021 : 387 ) تشير الملكية الإدارية إلى النسبة المئوية للأسهم المملوكة للمدراء في الشركة. كان وكلاء يمتلكها المدير العام او عدد الأسهم التي يمتلكها المديرون التنفيذيون, ويمكن ايضا تسمية الملكية الادارية بنسبة اسهم المطلعين, و اشارت بعض الدراسات الى أن الأسهم التي يحتفظ بها المدراء تساعد في مواءمة مصالحهم مع مصالح المساهمين ، أو بشكل أوسع فإن الأسهم الإدارية هي آلية حوكمة مشتركة بين الشركات. اذ ان هناك تأثير كبير لملكية الأسهم من قبل المدراء على مؤشرات أداء الشركات.(Ogabo . et al. 2021:864) ولهذه الملكية مميزات يتم توضيحها من خلال مايلي:



يشجع وجود ملكية الأسهم الإدارية في الشركة على توحيد المصالح بين الوكلاء والمديرين بحيث يتصرف المديرين وفقاً لما يتوقعه المساهمون. أيضاً مع الملكية الإدارية، سيكون دور المدير أكبر في إدارة الشركة واتخاذ القرارات وإعداد التقارير المالية واستخدام الموارد التي لديهم لتحقيق أهداف الشركة. يقلل المديرين في الملكية الإدارية من حدوث معاملات الديون للحفاظ على نسبة الملكية في الشركة (0) كذلك من خلال تقليل مبلغ الديون التي تحتفظ بها الشركة، ستجعل الدائنين يرون أداء الشركة بشكل أفضل. (Wahyuni. 2019 :259)

ولكن ما يعاب عليها، إن المدراء الذين لديهم حصص عالية من أسهم الشركة فسوف تكون لدى المساهمين الآخرين صعوبة في مراقبتهم، ولديهم القوة في تجاهل مصالح المساهمين الصغار، وبالتالي يؤثر على الشركة. وكذلك يزداد نفوذ الإدارة مع زيادة حصتها في الملكية، ومن ثم يكون لديها مجال أوسع لتحقيق مصالحها الخاصة فقط عند اتخاذها القرارات. (الغانمي، 2022 : 27)

## 2- الملكية المؤسسية: Institutional ownership

ويقصد بها ذلك الجزء من أسهم الشركة المملوك إلى شركة أو مؤسسات أخرى، أو قيام مؤسسة أو شركة بشراء جزء من أسهم شركة أخرى والدخول ضمن مجلس إدارتها. (عبد الزهرة، 2016: 154). تمثل الملكية المؤسسية ملكية الأسهم من قبل مؤسسات الشركات في شركات أخرى. تصبح دراسة كيفية تأثير الملكية المؤسسية أو تأثيرها على أداء الشركات أمراً حيوياً حيث يبدو أنها تشارك بنشاط في اتخاذ قرارات الشركة، وبالتالي الأداء. تؤثر المؤسسات في الجهات المستحقة على قرارات الشركات في مجالات مثل مراقبة الشركات وممارسات الحوكمة، وتحسين قدرة الصناعة والقدرة التنافسية للاستثمار يمتلك المستثمرون الكبار المزيد من الموارد والحوافز لمراقبة الأعمال في الشركة، ويرجع هذا الحافز إلى امتلاك المستثمرين المؤسسيين لحيازات كبيرة وقد يجدون صعوبة في تصفية استثماراتهم، ومن ثم يكون لديهم دافع أعلى لمراقبة أداء الشركة. (Ogabo . etal 2021:865)

ولهذه الملكية مميزات يتم توضيحها من خلال مايلي:

أن المستثمر المؤسسي يمكنه التحكم في سلوك الإدارة بشكل غير مباشر من خلال التأثير على بيئة معلومات الشركة، كما يعتبر أحد الأهداف الرئيسية لحوكمة الشركات لزيادة جودة المركز المالي للشركة. كذلك أن الملكية المؤسسية هي آلية مهمة للحد من تكاليف الوكالة ومشاكلها، والحد من السلوك الانتهازي للإدارة، وحماية مصالح المستثمرين والمساعدة في تقارب المصالح بين الإدارة والمالكين، لأن لديهم الدافع والقدرة على ممارسة فعالة والسيطرة المستمرة على



قرارات وممارسات وسلوكيات الإدارة. وما يميزها أيضا أن نسبة عالية من استثمار الملكية المؤسسية لأسهم الشركة يحد من قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح تجاه مصالحها الخاصة، وبالتالي فإن المستثمر المؤسسي يساعد على تحسين فعالية دور حوكمة الشركات. أيضا أن المستثمر المؤسسي لديه الخبرة والكفاءة لتحليل المعلومات واستخلاص النتائج، مما يقلل بشكل كبير من قدرة الإدارة على استغلال المعلومات الداخلية لتحقيق مصالحهم الخاصة بما يؤدي إلى زيادة جودة البيانات المالية. (Maswadeh. 2018:51-52)

على الرغم من مزاياها، إلا أنها لا تخلو من الانتقادات والعيوب وهي كالتالي: ان المالكين المؤسسين الكبار يحافظون على تحالفات استراتيجية مع الإدارة الحالية للشركة وسوف يتأثرون في سلوكهم التصويتي من خلال علاقتهم الحالية مع الإدارة، مما يعني انخفاض احتمالية نجاحهم في مراقبة ادارة الشركة (كذلك ان الملكية المؤسسية يمكن ان تؤثر على الشركة عندما لا يتمتع صغار المساهمين بالحماية، او عندما تكون ملكية المؤسسات مرتبطة بادارة الشركة، يميل المؤسسين الكبار باستخدام علاقتهم مع المدراء لمصادرة ثروة المساهمين الصغار من خلال حصر حقوقهم في التصويت لمجلس الادارة لصالح المؤسسين). (الغانمي، 2022 : 28). ايضا قد يرغب المساهمين في الملكية المؤسسة الى المضاربة بما يمتلكون من اسهم في الشركة لاهداف قصيرة الاجل، وقد يؤثر هذا سلبا على اداء ادارة الشركة. (دخان، 2018: 35)

### 3- الملكية الحكومية: Government ownership

وتسمى أيضا بملكية الدولة او الملكية العامة، وهي ملكية صناعة او اصل او شركة ما مملوكة للدولة او هيئة عامة، ويجب ان تتضمن الملكية الحكومية مجموعة من المبادئ التوجيهية للشركات، وينبغي ان تكون ممارسة حقوق الملكية الحكومية محددة بوضوح داخل ادارة الدولة، وان تكون مركزية وتمتع بالقدرة والكفاءة للقيام بواجباتها بفعالية. (الغانمي، 2022 : 32)

تمتلك الحكومة في العديد من الدول نسب ملكية في الشركات المساهمة إما عن طريق الشراء والتملك أو عن طريق تأسيس شركات مساهمة تحتفظ فيها بنسبة مساهمة مسيطرة أو عن طريق تحويل الشكل القانوني للشركات الحكومية القائمة عبر طرح جزء من أسماها للاكتتاب العام. ويناقش دور الملكية الحكومية في أداء الشركات المساهمة من خلال وجهتي نظر، تقوم الاولى على وجود اختلاف في الاهداف الاجتماعية للحكومة وأهداف الربحية للقطاع الخاص مما يؤدي إلى توفير قدر أكبر من المعلومات عن الشركة لتحقيق تواصل أفضل مع المساهمين الاخرين مما ينعكس على اداء الشركة في السوق، أما وجية النظر الشركة الثانية فتقوم على افتراض أن



الملكية الحكومية تحد من مستوى الشفافية للشركة عبر عدم تشجيعها على نشر معلومات الشركة لاعتبارات سياسية مما يؤدي إلى آثار سلبية في السوق المالية نتيجة نقص المعلومات عن الشركة. (دخان , 2018 : 35 )

وما يميز هذه الملكية هو وجود الملكية الحكومة تؤدي إلى زيادة جودة الأرباح لأنه عندما تمارس الحكومة الضغط على المديرين لاتخاذ قرارات فعالة ، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح . أيضا تهدف الحكومة إلى تحسين حوكمة الشركات التي تمتلكها ، من أجل دعم وجود سوق فعال لجلب رأس المال الأجنبي إلى البلاد وخفض تكلفة رأس المال للشركات المحلية . كذلك أن المدراء في الملكية الحكومية لديهم القدرة على إدارة وتشغيل شركة دون أي تدخل من الآخرين عندما يسيطرون على الشركة ويديرونها ، يمكن هذا الموقف المديرين من التصرف نيابة عن الشركة ويمنحهم السلطة لقيادة موارد الشركة لتعظيم ثروتهم. (Alkurdi . et.al 2017:613) ولكن ما يعاب عليها هو انها تعاني الشركات التي بها وجود حكومي من مشاكل عدة وذلك لكون المديرين في هذه الشركات يكونون مسؤولون من قبل الحكومة او ذات تأثير هيمنة من قبل الحكومة وليس من قبل المالكين العاديين. كذلك تقوم الحكومة باستخدام هذه الشركات لتحقيق اهداف اجتماعية وسياسية قصيرة الاجل ، الا ان غالبا ما تتعارض مع تعظيم الربحية للمستثمر وبالتالي عدم الاستمرار مما يزيد من الخطر الذي يتعرض له المساهمون. ومنها ايضا ان ممثلي الحكومة في الوحدات لا يكون لهم أي منافع مادية شخصية ناتجة من مراقبتهم لأداء الشركة ، وهذا يؤدي إلى مشكلة عدم الاهتمام في الرقابة او احتمال الاتفاق مع المديرين الشركات او المستثمرين لاستغلال موارد الشركة والذي بدوره ينعكس على استمراريتها. (عوجة , 2021 : 41)

#### 4- الملكية العائلية : Family ownership

يقصد بها نسبة الاسهم المملوكة بواسطة افراد العائلة الواحدة إلى اجمالي اسهم الشركة. وتتسم الملكية العائلية بميل العائلة إلى تركيز اموالهم في شركة واحدة وعدم الرغبة في توزيعها بين الشركات المختلفة، وذلك في محاولة لاحكام السيطرة على استثماراتهم وتجنب المخاطرة بشكل عام , وذلك عن طريق وجودها ضمن فريق الإدارة.

وتمتاز هذه الملكية بالحد من مشاكل الوكالة باعتبار ان افراد العائلة غالبا ما يكونون ضمن مجلس الإدارة. كذلك سهولة توفير التمويل اللازم لزيادة الاستثمارات مما يساعد على استقرار الشركة وادائها على المدى الطويل. (الفضل والجبوري , 2018 : 157 )



ومايعاب عليها ينتج عنها طغيان علاقة القرابة على الإدارة، وقد يتم التركيز على المعاملات مع الاطراف ذات المصلحة على حساب المساهمين الخارجيين. وربما يغلب على الشركات التي تزداد فيها نسبة الملكية العائلية الميل الى تجنب المخاطرة والاتجاه نحو الاستثمار في المشاريع التي لا تنماشيا مع رغبة المساهمين الاخرين، كذلك وجود بعض المجالات التي تؤدي الى التغاضي عن بعض التجاوزات وغياب الموضوعية في تحديد الصلاحيات وهو ما يضعف من جودة الابلاغ المالي والارباح التي تتضمنها. (عبد الزهرة، 2016: 153-154)

### 5- الملكية الأجنبية: Foreign ownership

تعني نسبة الأسهم المملوكة من الأجانب الى اجمالي أسهم الشركة، ويشير الى ان المستثمرين الأجانب يمكنهم مراقبة فريق الإدارة عن قرب، وعليه فإن الزيادة الكبيرة في الملكية الأجنبية يؤدي الى زيادة جودة حوكمة الشركات ويهتم المستثمرون الأجانب بالنجاح المالي للشركات التي يستثمرون فيها، فاذا كانت مخاطر الاستثمار كبيرة فانهم يفضلون التأثير على القرارات الاستراتيجية لإدارة الشركة ومجلس ادارتها، فضلا عن ذلك فان الملكية الأجنبية تهتم بشكل كبير بالإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية للشركة وبالنتيجة يحسن من جودة الابلاغ المالي ويحسن من أدائه. (الساعدي، 2021: 38) المستثمرون الأجانب (أفراد أو مؤسسات) هم أولئك الذين يقومون بلاطلاع على الأسواق المختلفة في مختلف البلدان بحثًا عن استثمار أفضل يلبي احتياجاتهم وتوقعاتهم. يجب عليهم إجراء بحث أفضل والحصول على معلومات أفضل من المستثمرين المحليين، وبالتالي يمكن اعتبار ارتفاع مستوى الاستثمار الأجنبي علامة إيجابية للمستثمرين. (Serdaneh et al. 2018:4) وتتميز هذه الملكي بمميزات منها، أن وجود الملكية الأجنبية في غالباً ما تؤدي أسهم الشركات إلى تحسين أداء الشركة، وذلك بسبب تحسين الرقابة والإشراف على إدارة الشركة. أيضا أن التملك الأجنبي يعزز الشركات المحلية مع المساهمين الأجانب الذين يعملون على تطويرها وتنميتها. كذلك تعزز وسائل حوكمة الشركات بشكل فعال، على سبيل المثال، من خلال الانضمام إلى عضوية مجلس الإدارة، وكذلك دمج الأسواق الناشئة في الدول النامية مع أسواق الاقتصاد العالمي.

ويعتبر وجود الملكية الأجنبية في الشركة قد يؤدي إلى نقل التكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية، بالإضافة إلى الأدوار الإشرافية التي يمارسها الملاك الأجانب، ستقلل من مشاكل الوكالة في الشركة. كما يهتم الملاك الأجانب بالإفصاح وتنفيذ أفضل الممارسات المحاسبية، مما يؤدي بدوره إلى تحسين جودة الابلاغ المالي.



ورغم مميزاتها لكن يعاب عليها بأن وجودها بنسبة عالية قد يؤدي إلى استغلال صلاحيات المالكين الأجانب للتأثير على القرارات الإدارية بما يحقق مصالحهم الخاصة، وبالتالي يؤثر سلباً على أداء الشركة.

ايضا تشير العلاقة السلبية بين الملكية الأجنبية والأداء الإداري إلى البعد وعدم الكفاية الإفصاحات المحاسبية مما يضعف قدرة الملاك الأجانب على مراقبة الأداء وسلوك إدارة الشركة. (Maswadeh. 2018: 52). قد يمتلك المساهمون الأجانب قدرات مراقبة ، لكن تركيزهم ينصب على السيولة مما يؤدي إلى عدم الرغبة في الدخول في علاقة طويلة الأمد مع الشركة والمشاركة في عملية إعادة الهيكلة في حالة ضعف الأداء. (Tijjani & Paters 2020:102). و منظور آخر للملكية الأجنبية هو أن الأجانب ليسوا على دراية بالبيئة التي يستثمرون فيها وهذا بالطبع يمكن أن يؤدي إلى أداء ضعيف للشركة. (Aljanadi. 2021 : 5)

### المبحث الرابع

### جودة الإبلاغ المالي

## Quality of financial reporting

### 1-4 مفهوم جودة الإبلاغ المالي: The concept of quality financial reporting

العديد من الفضائح المحاسبية والأزمات المالية التي حدثت مؤخراً في العديد من الشركات المتميزة قللت ثقة المستثمرين فيما يتعلق بالإبلاغ المالي وأدخلت العديد من الانتقادات حول جودة الإبلاغ المالي من المعروف بشكل عام أن الإحباط الرئيسي الذي أدى إلى نشوء هذه الأزمات المالية قد نشأ على الفور من ندرة الإفصاح المالي الجيد وعدم كفاية ممارسات الحوكمة وبالتالي ، أدى الفشل الواسع في الكشف عن الذمة المالية إلى مطالبة المستثمرين والمنظمين وأصحاب المصلحة الآخرين بتعزيز جودة المعلومات المالية وتعزيز الرقابة على المديرين من خلال إقامة هياكل حوكمة مناسبة، سيسمح هذا لمجالس الإدارة بتقييم فعالية الإدارة واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب ، عند الضرورة ، لمعالجة الفشل في الوضع المالي للشركات ومن ثم ، يجب على الشركات إعداد المعلومات المالية بجودة أعلى. أي أن المعلومات التي يتم الكشف عنها يجب أن تكون موثوقة وذات صلة لمساعدة مستخدمي الإبلاغ المالي في اتخاذ القرار. يعد هذا المستوى العالي من جودة الإفصاح ذا قيمة بالنسبة للشركة حيث لديها القدرة على خفض مصروفات الدين ورفع سعر السهم. لذلك ، من الأهمية بأمكان أن تقدم جميع



الشركات العامة صورة مفهومة وشاملة وموثوقة لأدائها المالي هذا على وجه الخصوص ، أن تقارير الشركات مؤخرًا لم تعد مقصورة على البيانات المالية ، ولكنها تتضمن مجموعة واسعة من المحتويات الإضافية التي يجب الكشف عنها أيضا لمنح المستثمرين المعلومات الحيوية التي يحتاجونها لتقييم استثماراتهم. وبالتالي ، فإن الطلب والحاجة إلى شفافية كافية وإعداد إبلاغ مالي عالي الجودة للشركات ، أي مصداقية المعلومات التي تم الكشف عنها من خلال عملية إعداد الإبلاغ المالي أمر لا غنى عنه. (Mahboub . 2017:707) تتطلب جودة الإبلاغ المالي من FRQ الشركات أن تقوم طوعا بتوسيع نطاق وجودة المعلومات التي تبلغ عنها، لضمان أن المشاركين في السوق على اطلاع كامل من أجل اتخاذ قرارات مبنية على أسس متينة بشأن الاستثمار والائتمان وما إلى ذلك. وتسهل هذه المعلومات عالية الجودة قدرا أكبر من الشفافية و هذا القدر الأكبر من الشفافية يقلل من عدم تناسق المعلومات ويرضي احتياجات المستثمرين وأصحاب المصلحة. وعرفها (Jennifer) بانها دقة المعلومات التي تنقلها عملية اعداد الإبلاغ المالي. (Jennifer.2014:52) وكما عرفت بانها مدى الإمكانية المتوفرة في القوائم المالية لقيامها بتزويد الأطراف المعنية والمستفيدة في الشركة بمعلومات صحيحة وعادلة حول أداء الشركة وكذلك موقفها المالي. (الجبلي والاشقر, 2021: 120).

ويرى الباحث ان جودة الإبلاغ المالي هي الخاصة التي توفر المعلومات المالية التي يتم الإبلاغ عنها والتي تكون مفيدة للجهات المعنية لتمكنهم من تقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات الصحيحة.

#### 4-2- أهمية جودة الإبلاغ المالي The importance of quality financial reporting

ان أهمية جودة الإبلاغ المالي نابعة من أهمية الإبلاغ المالي الذي عندما يكون ذو جودة عالية يؤدي الى زيادة ثقة المستثمرين في المعلومات المالية وتطوير سعر السهم في الأسواق المالية وتقييم أداء الشركة واتخاذ القرارات الصحيحة. (المصرية والعواقله , 2021 : 56) وتأتي أهمية جودة الإبلاغ المالي لمستخدمي القوائم المالية من كونها تؤدي الى عكس طبيعة المعلومات التي يرغبون بالحصول عليها لتمكنهم من اتخاذ القرارات التي تكون نافعة للأطراف ذات العلاقة , ان الجودة في المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والدقة والموثوقية في المبالغ والقيم من موجودات والتزامات الشركة تعكس أهمية القرارات التي تم اتخاذها من قبل المستثمرين في تقييمهم للمركز المالي0 ايضا ان هذه الجودة الواردة في الإبلاغ المالي والتي



تعكس الاحداث الاقتصادية والإدارية للشركة كالأرباح المعلنة او المتوقعة تكون مساهمة في دعم أداء وقيمة السهم في الأسواق المالي. كذلك ان المستثمرين والمحللين لديهم الرغبة في الحصول على المعلومات التي تكون ذات جودة عالية ليتمكنوا من تحليل وتقييم الاتجاهات التي تتخذها قراراتهم من اجل تحقيق الفوائد. ان المعلومات المالية التي تكون ذات جودة والتي تتضمنها القوائم المالية تمكن مستخدميها من الحصول على الدخل الحقيقي الصافي والذي هو ناتج النشاط التشغيلي للشركة والذي يعزز الفوائد للقرارات التي تم اتخاذها. (الجبوري, 2021: 122-123) 0

#### 3-4- اهداف جودة الإبلاغ المالي: Objectives of quality financial reporting

يركز إعداد الإبلاغ المالي على تزويد أصحاب المصلحة بالبيانات المالية الموثوقة والدقيقة وفي الوقت المناسب التي يحتاجون إليها لاتخاذ قرارات بشأن عمليات الشركة, الهدف من إعداد الإبلاغ المالي هو توصيل البيانات المالية للمستخدمين حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات مفيدة وموضوعية. (A. Abed.et al. 2022:2)

ومن الاهداف الاخرى (عبد الرزاق واخرون , 2020 : 208 )

1- تقديم المعلومات المالية ذات جودة عالية في القوائم والإبلاغ المالي الخاصة بالدرجة الأساس الوضع المالي للشركة.

2- توفير الجودة في القوائم والإبلاغ المالي بالشكل الذي يؤثر ايجابياً بأصحاب راس مال الشركة وكذلك أصحاب المصالح التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية, بالإضافة الى تخصيصهم للموارد الاخرى التي تؤدي الى زيادة كفاءة الشركة في السوق.

#### 4-4-العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الإبلاغ المالي The relationship between

#### ownership structure and the quality of financial reporting

شهدت الكثير من الشركات الكبيرة في معظم دول العالم انهيارات مالية واقتصادية , مما استوجب عليها وضع البيات ومعايير تحكم الممارسات والاجراءات التنظيمية والادارية , وهنا ظهر دور المراجعة الفعال في ممارسة حوكمة الشركات التي تقوم بدور الاشراف على جودة الإبلاغ المالي , اذ ان هذه اللجان مسؤولة عن توفير الموثوقية والشفافية وجودة الإبلاغ المالي. ( جلول ومصطفى , 2022 : أ )

ان هدف هيكل حوكمة الشركات هو التحقق من الشركة في التزامها القانوني والاخلاقي , اذ تقوم باتأكد من ان جودة الاجراءات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية للشركة والمراجعة الخارجية يتم تفعيلها بشكل مستمر لمن حدوث حالات الغش والمخاطر المالية والعمل على تعزيز افصاح دقيق



و ذات جودة عالية وفي الوقت الملائم فيما يخص المعلومات المالية وغير المالية الضرورية لمجلس الإدارة والمساهمين والمستخدمين الآخرين. فكلما زادت قوة نظام حوكمة الشركات زاد تحسين جودة المعلومات في الإبلاغ المالي، وهذا بلا شك يجعل مستخدمي القوائم المالية لديهم القدرة لرؤية المركز المالي الحقيقي للشركة. (شهيدي والعيسى، 2018: 269)

وفي هذا الصدد يتم توضيح علاقة انماط هيكل الملكية بجودة الإبلاغ المالي :

1- الملكية المشتتة: تعتبر الملكية المشتتة من انماط هيكل الملكية التي تتسبب في حدوث مشكلة الوكالة وذلك لقلّة الحافز والقوة لدى المساهمين في مراقبة اعمال الإدارة مما يؤدي الى قيام المدراء بسلوكهم الانتهازي بما يخدم مصالحهم مما يؤثر على جودة الإبلاغ المالي السلبي وبالتالي ضعف جودة الإبلاغ. (Yasser. et al. 2016)

2- الملكية المركزة: يمكن من خلال الملكية المركزة تخفيض مشكلة الوكالة من خلال المراقبة الفعالة من قبل المالكين على اعمال الإدارة , مما يقلل من سلوكها الانتهازي وتأثيرها على جودة الإبلاغ المالي. (Yasser. et al. 2016) ان المساهمين المسيطرين في الملكية المركزة قد يقوموا بتقديم ابلاغ مالي ذات جودة عالية , لانهم مستثمرون على المدى الطويل ويكونوا مهتمين بسمعة شركاتهم وادائها و ثرواتهم على المدى الطويل. (Huang Xue. 2016)

3- الملكية الادارية: قد يكون للمدراء الذين لديهم حصة في اسهم الشركة اكثر نشاطا ويسعون للحفاظ على مصالح الشركة , ومن ناحية اخرى يسعى هؤلاء المدراء الى زيادة اداء الشركة من اجل الحصول على عائد مرتفع بشكل توزيعات ارباح ومكافأة. ان المدراء الذين لديهم حصة في اسهم الشركة يكون لديهم حافز اقل في التلاعب بالبيانات المالية مما يؤدي الى بلاغ مالي عالي الجودة. وهناك دراسات تشير الى ان الشركات التي يمتلك المدراء حصة ي اسهمها تكون مراقبة المدراء اكثر صعوبة مما يوجد حافز لدى ادارة الشركة في تشوية البيانات المالية مما ينعكس سلبا على جودة الإبلاغ المالي. (kurawa.et.al.2021:59-61)

4- الملكية المؤسسية: تكون هذه الملكية ذات خبرة ومقدرة أكبر في الحصول على المعلومات المالية واستخدامها بالمقارنة بالمستثمرين الافراد. ومع ذلك، لا يوجد اتفاق بشأن دور تلك المؤسسات في تحسين جودة الإبلاغ المالي. إذ توجد هناك وجهتا نظر في هذا الصدد: أولهما، أن المؤسسات المالية قد تتعامل مع ما لديها من استثمارات استنادا إلى الاداء في الامد القصير. ونتيجة لذلك، لا تقوم تلك المؤسسات بدورها الرقابي بفعالية، إذ تعتبر مصدرا للضغط على مديري الشركات المستثمر فيها لاتخاذ قرارات تركز على الامد القصير، مما قد يؤدي إلى



توفر الدافع لدى المديرين لتغيير مقدار الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، وبالتالي انخفاض جودة الإبلاغ المالي وثانيهما، قد تقوم المؤسسات المالية بدور رقابي فعال على السلوك الإداري، حيث تنظر تلك المؤسسات إلى ما لديها من استثمارات على أنها استثمارات محتفظ بها لغرض معين. وهنا تلعب المؤسسات المالية في تحسين جودة الإبلاغ المالي، والذي يعزز به رغبة تلك المؤسسات في رقابة المديرين للتأكد من أنهم يعملون على تعظيم قيمة الشركة على الأمد الطويل بدلاً من تعظيم مصالحهم الشخصية. (الحنوي، 2019: 91)

5- الملكية الحكومية: إن هدف ملكية الدولة بالأساس هو توفير الرفاهية للمجتمع وليس تعظيم قيمة الشركة، لذلك هناك علاقة عكسية بين ملكية الدولة وأداء الشركة، فكلما كانت ملكية الدولة أكبر كان أداء الشركة ضعيف بسبب وجود المزيد من البيروقراطية الحكومية وارتفاع تكاليف الوكالة وكذلك عدم وجود حافز لصناع القرار في مواصلة تعظيم الأرباح، مما يؤدي إلى عدم تناسق المعلومات في عملية صنع القرار وبالتالي ضعف جودة الإبلاغ المالي. (Yasser et al. 2016).

6- الملكية العائلية: تتميز الشركات العائلية بشكل عام بهيكل الملكية والإدارة والسيطرة الذي يقوم بتوجيه أحد أفراد العائلة، وإيضاً تتميز بالملكية الوحيدة لأفراد العائلة، إذ إن العائلة المؤسسة للشركة والمهيمنة تهتم بشكل رئيسي ببقاء الشركة على الأمد الطويل وتهتم بسمعة الشركة، وتمتلك صلاحيات إشرافية أكبر على المديرين التنفيذيين وهذا يمكن أن يحسن الإبلاغ المالي للشركة. (Shiri et al. 2018).

7- الملكية الأجنبية: إن المساهمون الأجانب يلعبون دوراً كبيراً في مراقبة إدارة الشركة من أجل الحفاظ على مصالحهم والسيطرة على مشكلة عدم تناسق المعلومات. وكذلك لديهم القوة في الإشراف على عمليات الشركات ورقابة عمل الإدارة مما يؤدي إلى الحد من قرارات الإدارة التقديرية وإتاحة المعلومات المالية الصحيحة مما يؤدي إلى تحسين جودة الإبلاغ المالي. (kurawa et al. 2021: 62) إذ إن هناك دراسات أظهرت أن الملكية الأجنبية ترتبط بارتفاع شفافية الشركات وانخفاض عدم تناسق المعلومات وبالتالي تحسين جودة الإبلاغ المالي في الشركات. (Yasser et al. 2016)

ويرى الباحث من خلال ماسبق أن هدف هيكل الملكية هو تعظيم قيمة الشركة، وهذا يتطلب الإفصاح عن المعلومات المالية بصورة حقيقية وجديرة بالثقة لمستخدمي هذه المعلومات



الداخليين والخارجين من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة وجذب الاستثمار وبالتالي تعظيم قيمة الشركة وهذا يعني أن هيكل الملكية يسعى إلى تعزيز جودة الإبلاغ المالي.

يعد الإبلاغ المالي أحد أهم آليات الهيكل الرقابي كوسيلة لتوصيل المعلومات لمستخدمي الإبلاغ المالي، إلا أنه نتيجة لظهور حالات الغش والتضليل في العديد من الشركات، واتباع الإدارة لأساليب احتيالية لخلق انطباع عن الأداء يخالف الواقع الاقتصادي للشركة، فإنه قد ينتج عن ذلك ضعف ثقة الجهات المستفيدة من ذلك الإبلاغ وانهيار الشركات، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بدراسة جودة الإبلاغ المالي لأهمية ما يتضمنه من معلومات، حيث أن جودة الإبلاغ المالي يمثل أداة لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم تحديد الشركات التي تقوم بذلك والرقابة عليها، مما يساهم في توجيه المستثمرين للاستثمار في الشركات الأكثر كفاءة وفاعلية وتحقق المكاسب، بما يساهم في حماية الجهات المستفيدة من الممارسات الانتهازية التي تمارسها الشركات في إدارة الأرباح، ومن ثم تحسين قرارات الاستثمار والكفاءة في تخصيص الموارد بين الشركات، وزيادة كفاءة سوق المال، وتقليل الانهيارات المالية وخسائر الشركات. (الفتلي وسلمان، 2023: 65)

يرى الباحث من خلال ما تقدم أن الهدف الرئيسي للشركات هو تعظيم قيمتها لذلك يحتم على هيكل ملكية الشركة وضع آليات لمراقبة الإدارة وسلوك المديرين لتوفير المعلومات المالية التي تتصف بالشفافية والوضوح وإيصالها للمستخدمين من خلال إبلاغ مالي ذات جودة عالية لكي يتمكنوا هؤلاء المستخدمين من معرفة استراتيجية الشركة من أجل اتخاذ قرارات صحيحة تؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة.

### المبحث الخامس الجانب العملي :

#### 1- قياس هيكل الملكية:

جدول رقم (5) هيكل الملكية لمصرف الائتمان للفترة (2013 – 2017)								
ت	السنة	الإدارية	المؤسسية	العائلية	الأجنبية	الحكومية	المركزة	المشتتة
1	2013	0.809	0.100	0.017	0.810	0.000	0.943	0.057
2	2014	0.032	0.067	0.014	0.843	0.000	0.942	0.058
3	2015	0.034	0.067	0.014	0.843	0.000	0.944	0.056
4	2016	0.023	0.067	0.000	0.843	0.000	0.933	0.067
5	2017	0.023	0.067	0.000	0.843	0.000	0.933	0.067
	المجموع	0.922	0.367	0.045	4.183	0.000	4.696	0.304
	المتوسط	0.184	0.073	0.009	0.837	0.000	0.939	0.061

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية والتقارير المالية للمصارف



يتضح من الجدول اعلاه ان متوسط الملكية الادارية في مصرف الائتمان بلغ (0.184) وهذا يعني ان ملكية الاسهم من قبل المدراء التنفيذيين واعضاء مجلس الادارة محدود, بينما متوسط الملكية المؤسساتية بلغ (0.073) يعلل الباحث ان النسبة المنخفضة ان الوحدات الادارية يمكن ان تعتمد على تنوع المحفظة الاستثمارية بأكثر من قطاع تحوطا للمخاطر, وان متوسط الملكية العائلية (0.009) هذا يدل قلة مساهمة العائلات في القطاع, بينما متوسط الملكية الاجنبية بلغ (0.837) مما يعني المساهمة العالية من قبل الاجانب في هذا القطاع, اما متوسط الملكية الحكومية بلغ (0) وهذا يعني عدم رغبة الحكومة للمشاركة في هذا القطاع, وكان متوسط الملكية المركزة (0.939) مما يدل على سيطرة كبار المساهمين في هذا القطاع, اما المشتتة (0.061) وهذا يعني قلة مساهمة الافراد في هذا القطاع.

جدول رقم (6) هيكل الملكية لمصرف الاستثمار للفترة (2013 – 2017)

ت	السنة	الادارية	المؤسساتية	العائلية	الاجنبية	الحكومية	المركزة	المشتتة
1	2013	0.354	0.066	0.477	0.000	0.000	0.450	0.550
2	2014	0.329	0.061	0.444	0.000	0.000	0.450	0.550
3	2015	0.329	0.061	0.666	0.000	0.000	0.450	0.550
4	2016	0.329	0.061	0.666	0.000	0.000	0.450	0.550
5	2017	0.329	0.061	0.666	0.000	0.000	0.450	0.550
	المجموع	1.670	0.310	2.919	0.000	0.000	2.250	2.750
	المتوسط	0.334	0.062	0.584	0.000	0.000	0.450	0.550

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية والتقارير المالية للمصارف

يتضح من الجدول اعلاه ان متوسط الملكية الادارية في مصرف الاستثمار بلغ (0.334) وهذا يعني ان ملكية الاسهم من قبل المدراء التنفيذيين واعضاء مجلس الادارة محدود, بينما متوسط الملكية المؤسساتية بلغ (0.062) يعلل الباحث ان النسبة المنخفضة ان الوحدات الادارية يمكن ان تعتمد على تنوع المحفظة الاستثمارية بأكثر من قطاع تحوطا للمخاطر, وان متوسط الملكية العائلية (0.584) هذا يدل على المساهمة العالية للعائلات في القطاع, بينما متوسط الملكية الاجنبية بلغ (0) مما يعني عدم رغبة مساهمة الاجانب في هذا القطاع, اما متوسط الملكية الحكومية بلغ (0) وهذا يعني عدم رغبة الحكومة للمشاركة في هذا القطاع, وكان متوسط الملكية المركزة (0.450) اي لا يوجد تركيز ملكية في هذا القطاع, اما المشتتة (0.550) وهذا يعني المساهمة الكبيرة للافراد في هذا القطاع.



جدول رقم (7) هيكل الملكية لمصرف الاهلي للفترة (2013 – 2017)

ت	السنة	الادارية	المؤسساتية	العائلية	الاجنبية	الحكومي	المركزة	المشتتة
1	2013	0.002	0.000	0.000	0.792	0.000	0.896	0.104
2	2014	0.002	0.000	0.000	0.767	0.000	0.767	0.233
3	2015	0.002	0.000	0.000	0.767	0.000	0.817	0.183
4	2016	0.002	0.000	0.000	0.767	0.000	0.817	0.183
5	2017	0.001	0.000	0.000	0.767	0.000	0.817	0.183
	المجموع	0.009	0.000	0.000	3.862	0.000	4.116	0.884
	المتوسط	0.002	0.000	0.000	0.772	0.000	0.823	0.177

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية والتقارير المالية للمصارف

يتضح من الجدول اعلاه ان متوسط الملكية الادارية في مصرف الاهلي بلغ (0.002) وهذا يعني ان ملكية الاسهم من قبل المدراء التنفيذيين واعضاء مجلس الادارة محدود, بينما متوسط الملكية المؤسساتية بلغ (0) اي عدم مساهمة المؤسسات في القطاع, وان متوسط الملكية العائلية (0) هذا يدل عدم مساهمة العائلات في القطاع, بينما متوسط الملكية الاجنبية بلغ (0.772) مما يعني المساهمة العالية من قبل الاجانب في هذا القطاع, اما متوسط الملكية الحكومية بلغ (0) وهذا يعني عدم رغبة الحكومة للمشاركة في هذا القطاع, وكان متوسط الملكية المركزة (0.823) مما يدل على سيطرة كبار المساهمين في هذا القطاع, اما المشتتة (0.177) وهذا يعني قلة مساهمة الافراد في هذا القطاع.

جدول رقم (8) هيكل الملكية لمصرف الخليج للفترة (2013 – 2017)

ت	السنة	الادارية	المؤسساتية	العائلية	الاجنبية	الحكومي	المركزة	المشتتة
1	2013	0.034	0.011	0.000	0.000	0.000	0.000	1.000
2	2014	0.033	0.011	0.000	0.000	0.000	0.000	1.000
3	2015	0.007	0.011	0.000	0.000	0.000	0.000	1.000
4	2016	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	1.000
5	2017	0.000	0.095	0.000	0.000	0.000	0.095	0.905
	المجموع	0.074	0.129	0.000	0.000	0.000	0.095	4.905
	المتوسط	0.015	0.026	0.000	0.000	0.000	0.019	0.981

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية والتقارير المالية للمصارف

يتضح من الجدول اعلاه ان متوسط الملكية الادارية في مصرف الخليج بلغ (0.015) وهذا يعني ان ملكية الاسهم من قبل المدراء التنفيذيين واعضاء مجلس الادارة محدود, بينما متوسط الملكية



المؤسسية بلغ (0.026) يعلل الباحث ان النسبة المنخفضة ان الوحدات الادارية يمكن ان تعتمد على تنوع المحفظة الاستثمارية بأكثر من قطاع تحوطا للمخاطر, وان متوسط الملكية العائلية (0) هذا يدل على عدم مساهمة للعائلات في القطاع, بينما متوسط الملكية الاجنبية بلغ (0) مما يعني عدم رغبة مساهمة الاجانب في هذا القطاع , اما متوسط الملكية الحكومية بلغ (0) وهذا يعني عدم رغبة الحكومة للمشاركة في هذا القطاع, وكان متوسط الملكية المركزة (0.019) اي لا يوجد تركيز ملكية في هذا القطاع , اما المشتتة (0.981) وهذا يعني المساهمة الكبيرة للأفراد في هذا القطاع

### 1- قياس جودة الابلاغ المالي بمؤشر التحفظ المحاسبي وبمؤشر التواء الارباح:

جدول (9) نتائج قياس جودة الابلاغ المالي بمؤشر التحفظ المحاسبي وبمؤشر التواء الارباح لمصرف الائتمان العراقي

السنة	اجملي الأصول	صافي الدخل	الربح/الأصول	التدفق الشفهي	التدفق/الأصول	معامل التواء الربح	معامل التواء التناقضات	التواء بالائتماء	التحفظ المحاسبي
2010	594,931,934,000	9,676,696,000	0.016	34,183,731,536	0.057				
2011	444,122,919,000	18,531,525,000	0.042	-142,026,505,000	-0.320				
2012	561,579,222,000	25,280,166,000	0.045	133,834,571,000	0.238				
2013	602,995,583,000	11,531,884,000	0.019	38,485,947,000	0.064	-0.136	-1.212	-1.077	يوجد
2014	625,187,059,000	13,443,102,000	0.022	-55,777,861,000	-0.089	0.052	-0.304	-0.356	يوجد
2015	618,517,645,000	11,638,708,000	0.019	-8,570,431,000	-0.014	1.886	0.907	-0.979	محفظ
2016	513,382,999,000	4,942,763,000	0.010	-95,780,028,000	-0.187	-1.564	-0.230	1.335	لا يوجد
2017	476,638,010,000	6,707,465,000	0.014	-29,632,353,000	-0.062	-0.361	-0.926	-0.565	يوجد

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية والتقارير المالية للمصارف

تشير النتائج في الجدول اعلاه ان اعلى درجة لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مصرف الائتمان العراقي للفترة من ( 2013-2017) كانت في سنة (2013) حيث بلغت (-1.077), وفي سنة (2015, 2017) بلغت درجة تطبيق التحفظ المحاسبي (-0.979), (-0.565) على التوالي, اما اقل درجة لتطبيق التحفظ كانت سنة (2014) حيث بلغت (-0.356).

جدول (10) نتائج قياس جودة الابلاغ المالي بمؤشر التحفظ المحاسبي وبمؤشر التواء الارباح لمصرف الاستثمار العراقي

السنة	اجملي الأصول	صافي الدخل	الربح/الأصول	التدفق الشفهي	التدفق/الأصول	معامل التواء الربح	معامل التواء التناقضات	التواء بالائتماء	التحفظ المحاسبي
2010	246,091,571,000	10,466,715,000	0.043	37,206,386,000	0.151				
2011	327,719,084,000	11,678,862,000	0.036	4,698,275,000	0.014				



				0.038	14,295,290,000	0.009	3,416,950,000	378,276,838,000	2012
لا يوجد	2.037	1.466	-0.571	0.064	33,534,149,000	0.061	31,539,943,000	520,596,472,000	2013
لا يوجد	0.312	0.562	-0.874	0.103	57,581,891,000	0.062	34,841,656,000	558,655,517,000	2014
لا يوجد	2.604	1.590	-1.014	0.106	58,712,888,000	0.038	20,864,892,000	551,734,351,000	2015
لا يوجد	2.720	2.000	-0.720	0.077	44,619,346,000	0.018	10,179,136,000	577,870,247,000	2016
لا يوجد	1.364	2.000	0.636	-0.031	-18,071,152,000	0.007	3,995,916,000	573,706,555,000	2017

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية والتقارير المالية للمصارف

تشير النتائج في الجدول اعلاه لاتوجد سياسة التحفظ المحاسبي في هذه القطاع.

جدول (11) نتائج قياس جودة الابلاغ المالي بمؤشر التحفظ المحاسبي وبمؤشر التواء الارباح لمصرف الاهلي العراقي

السنة	اجمالي الأصول	صافي الدخل	الربح/الأصول	التدفق التشغيلي	التدفق/الأصول	معامل التواء الربح	معامل التواء التدفقات	الفرق بالتواء	التحفظ المحاسبي
2010	107,558,290,000	1,351,558,000	0.0126	-718,052,000	-0.0067				
2011	184,664,616,000	2,904,494,000	0.0157	11,426,583,000	0.0619				
2012	337,248,548,000	18,195,673,187	0.0540	116,785,717	0.0003				
2013	1,608,834,972,000	16,610,177,132	0.0103	145,839,276,855	0.0906	1.932	0.29	-1.64	يوجد تحفظ
2014	1,497,823,334,000	8,956,225,144	0.0060	-79,359,815,506	-0.0530	1.807	0.391	-2.2	يوجد تحفظ
2015	535,764,591,305	4,166,100,050	0.0078	-50,127,685,000	-0.0936	1.964	0.766	-1.2	يوجد تحفظ
2016	578,847,033,000	23,537,331,000	0.0407	68,501,180,000	0.1183	1.93	0.068	-2	يوجد تحفظ
2017	603,980,326,000	2,965,436,000	0.0049	51,844,788,000	0.0858	1.972	0.047	-2.02	يوجد تحفظ

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية والتقارير المالية للمصارف

تشير النتائج في الجدول اعلاه ان اعلى درجة لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مصرف الاهلي العراقي للفترة من ( 2013-2017) كانت في سنة (2014) حيث بلغت (-2.2), وفي سنة ( 2013 , 2016 , 2017) بلغت درجة تطبيق التحفظ المحاسبي (-1.64), (-2.00), (-) 2.02 على التوالي. اما اقل درجة لتطبيق التحفظ كانت سنة (2015) حيث بلغت (-1.2).

جدول (12) نتائج قياس جودة الابلاغ المالي بمؤشر التحفظ المحاسبي وبمؤشر التواء الارباح لمصرف الخليج العراقي

السنة	اجمالي الأصول	صافي الدخل	الربح/الأصول	التدفق التشغيلي	التدفق/الأصول	معامل التواء الربح	معامل التواء التدفقات	الفرق بالتواء	التحفظ المحاسبي
2010	272,031,632,749	6,161,761,000	0.023	19,919,669,000	0.0732				
2011	354,046,282,299	12,470,337,000	0.035	16,001,365,015	0.0452				
2012	424,766,297,564	36,342,937,635	0.086	-42,429,258,465	-0.0999				



لا يوجد	0.335	0.367	0.033	0.0222	17,365,623,460	0.072	56,026,695,132	781,479,239,060	2013
يوجد	-1.83	-1.991	-0.165	0.0234	19,130,775,185	0.052	42,753,250,943	816,478,697,199	2014
يوجد	-1.12	-1.997	-0.88	-0.0003	-233,916,039	0.017	13,912,907,430	810,971,493,477	2015
يوجد	-2.25	-1.997	0.253	0.0525	42,072,056,712	0.007	5,870,759,034	802,022,034,419	2016
يوجد	-3.73	-1.997	1.731	-0.2487	-150,071,292,301	0.007	4,230,107,006	603,312,989,740	2017
يوجد	-3.73	-1.997	1.731	-0.2487	-150,071,292,301	0.007	4,230,107,006	603,312,989,740 0	2017

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية والتقارير المالية للمصارف

تشير النتائج في الجدول اعلاه ان اعلى درجة لتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في مصرف الخليج العراقي للفترة من ( 2013-2017) كانت في سنة (2017) حيث بلغت (-3.73)، وفي سنة ( 2014, 2016 ) بلغت درجة تطبيق التحفظ المحاسبي (-1.83)، (-2.25) على التوالي، اما اقل درجة لتطبيق التحفظ كانت سنة (2015) حيث بلغت (-1.12).

#### نتائج اختبار فرضية البحث

الفرضية " لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لهيكل الملكية في جودة الإبلاغ المالي "

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج الانحدار الخطي الآتي:-

$$iFRQ_{it} = b_0 + b_1MO_{it} + b_2IM_{it} + b_3FAO_{it} + b_4FOO_{it} + b_4GO_{it} + b_4CO_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:-

$b_0$  = ثابت معادلة الانحدار والتي تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل مساوية للصفر.

$b_1 - b_6$  = الميل، ويستخدم لقياس نوع ومقدار التأثير.

$\varepsilon_{it}$  = اخطاء التقدير او ما تسمى بالبواقي الإحصائية.

وباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:-

#### جدول (13) ملخص نموذج اختبار الفرضية الاولى

Model Summary <sup>b</sup>				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.134 <sup>a</sup>	.018	-.026	1.560
a. Predictors: (Constant), CO, MO, IM, GO, FAO, FOO				
b. Dependent Variable: FRQ				

المصدر: من اعداد الباحث



يبين الجدول اعلاه ملخص النموذج اعلاه model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.134, وان معامل التحديد R Square بلغ 0.018 وهي وهذا يعني ان هيكل الملكية يفسر ما قيمته 1.8% من التباين الحاصل في جودة الابلاغ المالي، وهو قيمة منخفضة احصائيا، وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 1.560 وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية.

جدول (14) تباين اختبار الفرضية الاولى

ANOVA <sup>a</sup>						
	Model	Sum of Squares	Df <sup>ii</sup>	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.937	<sup>iii</sup> 6	.990	.406	.874b
	Residual	323.986	<sup>iv</sup> 13	2.436		
	Total	329.923	<sup>v</sup> 139			

a. Dependent Variable: OCFDR  
b. Predictors: (Constant), BD, CEOT, MO, OC

المصدر: من اعداد الباحث

يبين الجدول اعلاه التباين اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة بلغت 0.406 وهي اقل من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (133,6) والبالغة 2.10 عند مستوى دلالة 5%، وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.874 وهي اكبر بكثير من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05، وهذا ما يشير الى ملائمة النموذج الاحصائي المستخدم في اختبار الفرضية وكذلك يشير الى ان بيانات العينة وفرت دليلا مقنعا على قبول فرضية البحث العدمية لعدم ثبوت الأثر احصائيا.

جدول (15) معاملات دالة الانحدار للفرضية الاولى

Coefficients <sup>a</sup>						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.130E-16	.132		.000	1.000
	MO	.068	.142	.044	.481	.631
	IM	.120	.137	.078	.874	.384
	FAO	.036	.168	.023	.212	.833
	FOO	-.091-	.187	-.059-	-.487-	.627
	GO	-.141-	.150	-.091-	-.939-	.350
	CO	.024	.163	.015	.145	.885

a. Dependent Variable: FRQ

المصدر: من اعداد الباحث



اهم ما بينه الجدول أعلاه مقدار ونوع تأثير كل الية من اليات المتغير المستقل (هيكل الملكية) في المتغير الوسيط (جودة الابلاغ المالية) بواسطة قيمة ميل معادلة الانحدار وكانت جميع اليات هيكل الملكية ليس لها تأثيرات فردية معنوية في جودة الابلاغ المالية. ويعرض الشكلين الآتيين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار وتشير قمة المنحنى عند اعلى الاشرطة العامودية وتوزع النقاط حول الخط المستقيم بأن البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما يبين دقة بيانات معادلة الانحدار السابقة وعدم وجود تقلبات كبيرة في قيم جودة الابلاغ المالية الفعلية وقيمتها المتنبأ بها وفق النموذج الاحصائي أعلاه.

### الاستنتاجات والتوصيات

#### 1- الاستنتاجات

- 1- تعمل حوكمة الشركات على ضبط السلوك الانتهازي للإدارة وحماية المستثمرين والحيلولة دون فشل الشركات وبالنتيجة زيادة قيمتها، ويتم تطبيق الحوكمة عن طريق مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية.
- 2- أن تنوع هيكل الملكية يعد جزء من اليات حوكمة الشركات ، اذ انه مسؤول عن السياسات المحددة والقرارات المتخذة التي لا تكون لمصالح فئة محددة على باقي الفئات من حملة الأسهم ، ويشكل بيئة رقابية قوية لحماية حقوق المساهمين و مصالح الشركة.
- 3- قصور واضح لدى كثير من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بعدم الاهتمام بالإفصاح رغم إلزام هيئة الأوراق المالية العراقية بموجب التعليمات رقم (8) المادة (2) بذلك.
- 4- تتأثر القيمة السوقية بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية السائدة في البلاد، إذ انخفضت القيمة السوقية بالمقارنة مع القيمة الدفترية لموجودات الشركات العراقية عينة البحث.

#### 2- التوصيات

- (1) على المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الإفصاح بشكل تفصيلي عن أصحاب "هيكل الملكية" ممن يملكون حصة 5% فأكثر من خلال كشوفات خاصة تلحق بالتقارير المالية من اجل تحديد بشكل واضح تنوع هيكل الملكية.
- (2) ينبغي على سوق العراق مطالبة الوحدات الاقتصادية المدرجة في السوق بكشوفات "هيكل الملكية" التي توضح تنوع هيكل الملكية وجعلها من متطلبات المهمة فضلا عن مطالبة الشركة التي تحاول الإدراج بالسوق .



(3) ضرورة قيام الشركات بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، لتحسين جودة الإبلاغ المالي.

(4) على إدارة سوق العراق للأوراق المالية توجيه إدارات الشركات المدرجة بالإبلاغ عن كافة المعلومات المرتبطة بهذه الشركات لكون كلما زادت درجة الإبلاغ زادت ثقة المتعاملين بالمعلومات المقدمة، وبالتالي زيادة دقة قراراتهم الاستثمارية وتعزيزها

المصادر:

#### 1- المصادر العربية

- 1- محمد، مروان جاسم وحسين، سطم صالح. (2022). " دور أنماط هيكل الملكية في دعم الإفصاح الاختياري عبر الانترنت "، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، مجلد. ( 18 ) رقم ( 60 ) الجزء (2)، 2022.
- 2- معدل، حسنين راغب و الشمري، حوراء ساجد. (2023). " العلاقة بين هيكل الملكية ومخاطر انهيار اسعار الأسهم في ظل ادارة الارباح بالأنشطة الحقيقية "، رسالة ماجستير، في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة، العراق.
- 3- السماندوني، حمادة فتح الله. (2020). " أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية "، رسالة ماجستير، في كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ، مصر.
- 4- حمدي موسى، ب & ، بوسي. (2023). أثر هيكل الملكية على تكلفة الديون في ظل استخدام مستوى الإفصاح عن عمليات إدارة المخاطر كمتغير وسيط: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية. 379-454، 10(2) ،
- 5- عوجة، حسنين كاظم. (2021)، " هياكل الملكية وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية وتأثيرهما في استمرارية المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " أطروحة دكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- 6- محمد دخان. (2018). أثر محددات هيكل الملكية في أداء الشركات المساهمة السورية Tishreen University Journal-Economic and Legal Sciences .Series, 40(5).
- 7- زعرب، حمدي شحدة و مسمح ،ياسل امين شبيب. (2018). " أثر هيكل الملكية على الاداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين "، رسالة ماجستير، في كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة غزة الاسلامية، فلسطين.
- 8- الغانمي، مرتضى حسن. (2022). " تأثير هيكل الملكية وحجم الشركة وجودة التدقيق في انتاج بيانات مالية عالية الجودة "، رسالة ماجستير، في كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء، العراق.



- 9-صلاح جواد كاظم, & أ. د. بكر إبراهيم محمود. (2021). "العلاقة بين مكونات هيكل الملكية والقيمة السوقية في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولي" (دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية). Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, 13(40).
- 10-عبد الزهرة, كرار سليم. (2016). "قياس مستوى جودة الأرباح المحاسبية ومدى تأثيرها بمحددات هيكل الملكية", بحث منشور, مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية, 6(3)
- 11- الساعدي, ماهر ناجي. (2021). "تأثير هيكل الملكية في كفاءة القرارات الاستثمارية وانعكاسه على قيمة الشركة", رسالة دكتوراه, في كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, العراق.
- 12- انوار عباس هادي ا & انتصار محمد جواد. (2022). "تأثير رأس امال العامل على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية اخلاصة يف سوق العراق لألوراق امالية". Gharee for Economics & Administration Sciences, 18(3).
- 13- علي خلف كاطع & نوري علي جابر. (2020). "مدى مساهمة جودة الإبلاغ المالي في زيادة الاستثمار الأجنبي وتعزيز قيمة الشركات العراقية". مجلة الكلية الإسلامية الجامعة, 2(57), 465-488.

## 2- المصادر الاجنبية

- 1- An, Y. (2015). Does foreign ownership increase financial reporting quality?. Asian Academy of Management Journal, 20(2), 81.
- 2- Osemene, O. F., Adeyele, J. S., & Adinnu, P. (2018). The impact of the ownership structure and board characteristics on earnings management in Nigeria's listed deposit money banks. Economic Horizons, 20(3), 209-220.
- 3- Alkordi, A., Munther, A. N., & Dabaghia, M. (2017). Accounting conservatism and ownership structure effect: Evidence from industrial and financial Jordanian listed companies. International Journal of Economics and Financial Issues, 7(2), 619-608.
- 4-Ogabo, B., Ogar, G., & Nuipoko, T. (2021). Ownership structure and firm performance: The role of managerial and institutional ownership-evidence from the UK. American Journal of Industrial and Business Management, 11(7), 886-859.
- 5-Wahyuni, P. D. (2019). Good Corporate Governance and Firm Size on Cost of Debt: Evidence from Indonesian Listed Companies. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 9(2), 265-257



- 6-Maswadeh, S. (2018). The effect of the ownership structure on earnings management practices. *Investment Management and Financial Innovations*, 15(4), 60-48.
- 7-Martínez-Ferrero, J. (2014). Consequences of financial reporting quality on corporate performance: Evidence at the international level. *Estudios de economía*, 41(1), 88-49.
- 8-Herath, S. K., & Albarqi, N. (2017). Financial reporting quality: A literature review. *International Journal of Business Management and Commerce*, 2(2), 14-1.
- 9-Tijjani, B., & Peter, Z. (2020). Ownership structure and tax planning of listed firms: Evidence from Nigeria. *Journal of Accounting and Taxation*, 12(3), 107-99
- 10-Al-Janadi, Y. (2021). Ownership structure and firm performance in the middle east: A meta-analysis. *Journal of Risk and Financial Management*, 14(12), 577.
- 11-Yasser, Q. R., Mamun, A. A., & Hook, M. (2017). The impact of ownership structure on financial reporting quality in the east. *International Journal of Organizational Analysis*, 25(2), 197-178
- 12-Huang, Z., & Xue, Q. (2016). Re-examination of the effect of ownership structure on financial reporting: Evidence from share pledges in China. *China Journal of Accounting Research*, 9(2), 152-137.
- 14- Mousavi Shiri, M., Salehi, M., Abbasi, F., & Farhangdoust, S. (2018). Family ownership and financial reporting quality: Iranian evidence. *Journal of Family Business Management*, 8(3)

<sup>i</sup> تأخذ مخاطر انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية (كمتغير وسيط) هنا دور المتغير التابع عند قياس تأثير المتغير المستقل عليها (التحصين الإداري)، وانها تأخذ دور المتغير المستقل عن عند قياس تأثيرها في المتغير التابع (استمرارية الشركة).

<sup>ii</sup> df تعني درجات الحرية وهي مختصر degrees of freedom وتمثل عدد القيم القابلة للتغير في حساب خاصية إحصائية ما . يعتمد حساب الخصائص الإحصائية المختلفة على مجموعة من المعلومات أو البيانات. يسمى عدد المعلومات المستقلة عن بعضها والتي تدخل في حساب خاصية إحصائية معينة.

<sup>iii</sup> تشير الى درجة الحرية الأولى والتي تساوي عدد المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار المستخدم في قياس الفرضية.

<sup>iv</sup> تشير الى درجة الحرية الثانية وتساوي مجموع درجتي الحرية مطروحا منها درجة الحرية الأولى.

<sup>v</sup> تشير الى مجموع درجتي الحرية الأولى والثانية وتساوي حجم العينة مطروح منها واحد.